شناشيل

شياطين العراق الجديد

■ عدنان حسين

لا تقولوا بتعجب واستغراب: لا، لا!.. غير ممكن!.. مستحيل!.. عجيب أمور غريب مسألة! فما غريب إلا الشيطان، بل حتى الشيطان لم يعد بالغريب في هذه البلاد التي له فيها ألف شكل وشكل: مزور شهادة يحتل بواسطتها منصباً رفيعاً، وزير لا يعرف شيئا من شؤون وزارته ويتولى منصبه بالمحاصصة، نائب يفوز بصوت رئيس قائمته وليس بأصوات الناخبين، معقب معاملات بالأجرة، موظف مرتش، مستحوذ على أملاك غيره بالغش والحيلة أو بقوة الميليشيا التي ينتسب اليها، جلاد سابق يطيل لحيته ويسوّد جبينه وينضمّ الى حزب حكومي.

هذه الحكاية لا تأليف فيها ولا تلفيق، ولا مبالغة ولا تهويل. إنها منقولة طبق الأصل عن مصادرها الموثوقة: بموجب قانون المحاصصة تعيّن (فلان الفلاني) وكيلاً لوزارة.. منصبه له علاقة ما بالإعلام والثقافة. موظفو مكتبه تصوّروا انه يحمل شهادة معتبرة في اللغة أو الأدب ليتولى هذا المنصب... باركوا له وهنأوه بالثقة العالية التي أولته إياها الحكومة وقيادات العملية السياسية التي توافقت على منحه هذه الوظيفة المرموقة.

في أول يوم عمل رسمي حمل اليه مدير مكتبه ملف الكتب الواردة ليطّلع عليها ويوجّه باتخاذ اللازم بشأن كل واحد منها. وبحكم خبرته في المكتب مع الوكيل السابق اقترح مدير المكتب: هذا يحال الى الشؤون المالية، وهذا الى السيد الوزير، وذاك تكتب عليه هامشاً مناسباً.. سحب مدير المكتب القلم وقدمه لسعادة الوكيل الذي كتب على الأول: "الشؤون المالية"، وعلى الثاني: "السيد الوزير"... وعلى الثالث: "هامش مناسب"!.. تردّد مدير المكتب للحظات قبل أن يقول لسيده بارتباك بعدما اكتشف ان وكيل الوزارة شبه أمي: "أستاذ.. أقصد انك تقرأ الكتاب ثم تهمّشه بما تراه مناسباً".

أفترض ان كثيرين ممن يقرأون هذه الحكاية الان لم يتعجبوا أو يستغربوا، فكل واحد منهم لا بد أن صادف شيطاناً في صورة هذا الوكيل أو ببعض الاختلاف في التفاصيل. ومن لم يقابل في دائرته او دائرة أضطر الى مراجعتها شيطاناً كهذا فلا بد انه رأى واحداً مثله في التلفزيون يصرح للصحفيين أو يشارك في ندوة ولا يجيد اللغة ولا فن الكلام، أو يلقي سؤالاً بليداً أو مداخلة خارج الصدد في مجلس النواب، أو يبدو صامتاً في الغالب، فالوكيل بطل هذه الحكاية ليس الوحيد من نوعه وصنفه في دولة العراق في القرن الحادي والعشرين.

في النصف الأول من القرن الماضي، وهو عهد تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية المتخلفة، كانت محافل الدولة العراقية تزدحم بالشخصيات الفكرية والثقافية والسياسية والقانونية المرموقة من أمثال محمد رضا الشبيبي، نديم الباجه جي، سعد صالح جري، روفائيل بطي، نجيب الصايغ، حسين جميل، محمد بهجت الأثري، وعشرات بل مئات آخرين غيرهم.

بالله عليكم، من منكم يمكنه تعداد أسماء عشرة أشخاص، في المستوى الثقافي والفكري لتلك الشخصيات، ممن يتولون مناصب عليا في دولتنا الحالية التي تأسست في مطلع القرن الحادي والعشرين، قرن ما بعد ارتياد الفضاء الخارجي والوصول الى الكواكب والإنترنت؟

أروقة دولة العراق الجديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين تزدحم، بل تختنق، بالشياطين من أمثال ذلك الوكيل الأمي... وكما تعلمون إذا حضرت الشياطين فرّت الملائكة!.

الجوار والقاعدة والميليشيات أبرز الداعمين

الكشف عن عصابات الكواتم يتطلب قراراً سياسياً!

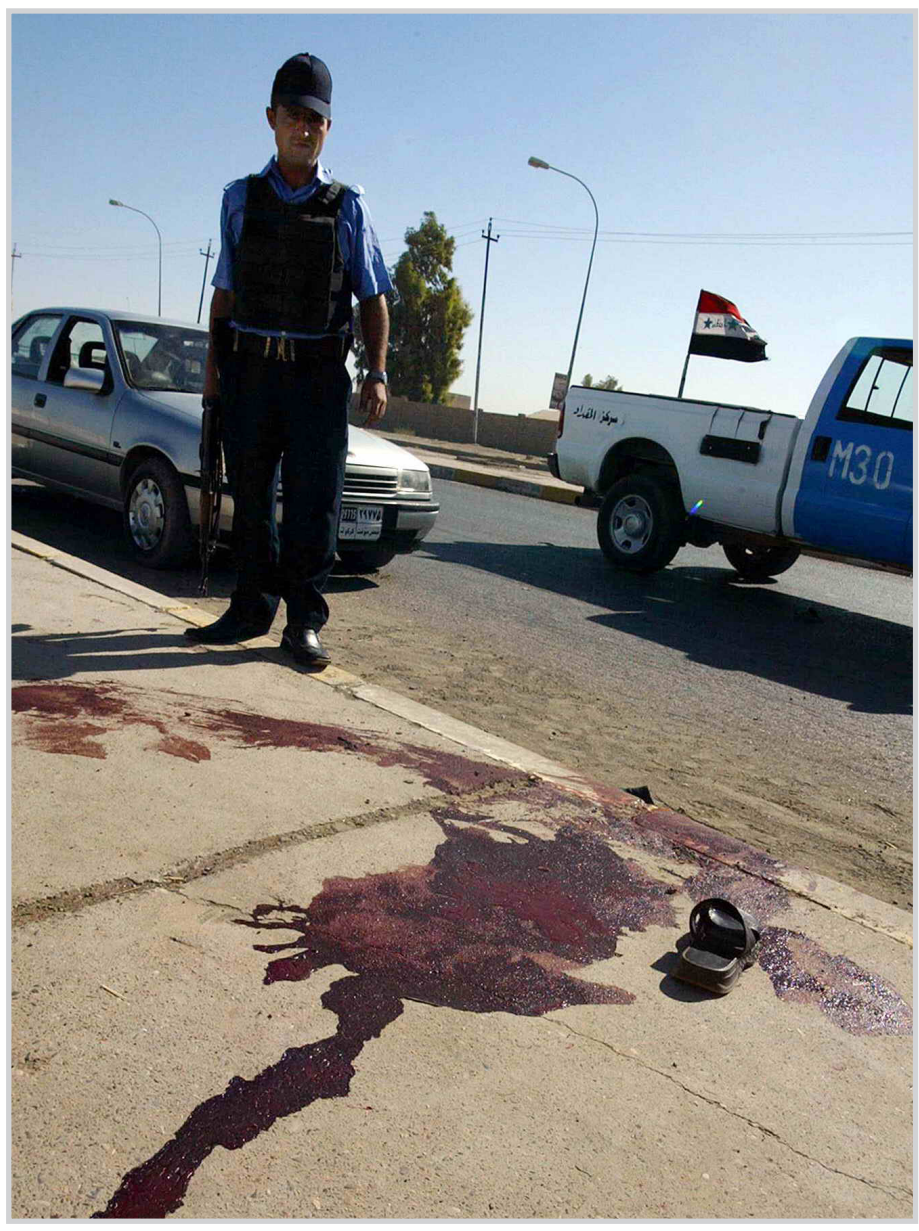

□ تقرير / القسم السياسي

منذ بداية شهر آذار تقريبا تطالعنا الصحف المحلية بأخبار من نوع، مقتل مساعد وكيل وزير بأسلحة كاتمة للصوت نفذه مجهولون على سيارته وسط بغداد، فيما قتل مهندس في وزارة ومدني كان برفقته، بهجوم مسلح على الخط السريع في منطقة الدورة جنوب بغداد. مسلحون مجهولون يستقلون سيارة مدنية أطلقوا النار، من مسدسات كاتمة للصوت باتجاه سيارة تعود لموظف في وزارة المالية بمنطقة غرب بغداد، ما أسفر عن مقتله في الحال".

وشهدت بغداد، مقتل منتسب في دائرة المخابرات بهجوم مسلح بمنطقة المنصور بكاتم للصوت ايضا و مسلحون مجهولون قتلوا في الاول من شهر آذار ضابطا برتبة عقيد في شرطة مرور بغداد باستخدام أسلحة مزودة بكواتم للصوت شرق العاصمة، وتتصاعد كمية الأخبار من هذا النوع مع تصاعد التوترات السياسية والتجاذبات في مختلف مناحي العملية السياسية الجارية في البلاد

فقد شهدت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات الأخرى منذ إطلالة آذار المنصرم تصعيداً بأعمال الاغتيال بالكاتم التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط والمسؤولين الحكوميين والكفاءات العلمية، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

وبعد كل أربع أو خمس جرائم بالكاتم تزف الينا الصحف المحلية عن طريق مصادر خاصة، أنباء على الطريقة التالية: مصادر في وزارة الداخلية،أكدت، أن قوة أمنية خاصة تمكنت من اعتقال شبكة "الإسناد" لخلية اغتيال عناصر القوات الأمنية التي تم إلقاء القبض عليها في مناطق مختلفة من العاصمة بغداد."، مبينا أن "الشبكة متكونة من ثمانية أفراد".

وفي تطور خطير اعترف مسؤول كبير في وزارة الداخلية العراقية بان من يقف وراء الاغتيالات شبكة إرهابية مرتبطة بإحدى دول الجوار، بعض المصادر تتهم إيران ومصادر أخرى السعودية، مهمتها تصفية ضباط كبار في الأجهزة الأمنية بواسطة كاتم الصوت.

واعترف مصدر امني لوسائل إعلام، بوجود تصميم من جهات خارجية لتصعيد العنف وقال بهذا الصدد: "هناك دفع شديد باتجاه تصعيد الاغتيالات، وهذا الدفع مصدره دول مجاورة إذ لدينا ملفات تؤكد ضلوعها بالتصعيد والدفع بغرض زيادة معدلات الجرائم الإرهابية، خصوصًا أن كل الدول المجاورة، العربية والإقليمية، تتخذ من العراق ساحة لخدمة مصالحها.

وسط هذه الأجواء كشف احد المرشحين لمنصب وزارة الداخلية عن تفاصيل ملف عمليات الاغتيال التي شهدتها العاصمة بغداد بواسطة أسلحة كاتمة للصوت خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة واتهم هو الآخر جهات خارجية وأجنبية بالإشراف على تلك العمليات منها الموساد الإسرائيلي والجماعات الخاصة المرتبطة بإيران مبينا أن الاغتيالات تتم بواسطة استخدام هويات تعريف وسيارات وأسلحة تابعة لوزارتي الداخلية والدفاع. فيما أكدت مصادر أخرى ان عناصر الميليشيات من كل الأطراف التي تسللت الى أجهزة الأمن والشرطة، وتتمتع بعض هذه العناصر بمواقع قيادية في هذه الأجهزة، تقف وراء تنفيذ هذه الجرائم لحساب تصفية أمور عالقة بين أكثر من طرف سياسي في البلاد.

فيما أكد مصدر آخر أن "عمليات الاغتيال تتم بوشايات من داخل الوزارتين من خلال إعطاء الأخبار الدقيقة بشأن الطريق الذي يسلكه المستهدف ولون سيارته والوقت الذي يخرج فيه".

وكشف الأسدي أن "هناك جهات خارجية وأجنبية موجودة داخل البلد تمارس هذه العمليات كما كانت تمارسها سابقاً كالموساد الإسرائيلي عبر تجنيد بعض العناصر في الدولة" لافتاً إلى أن "عملية الكشف عنها تتطلب موافقة سياسية وموافقة القيادة العليا للقوات المسلحة".

مصادر ذكرت للمدى ان غالبية عمليات الاغتيال حدثت في جانب الكرخ من بغداد في شارع مطار المثنى أما في جانب الرصافة فحدثت بشارع فلسطين وامتداد شارع القناة وطريق محمد القاسم السريع الذي كان المنطقة الرئيسة لتلك العمليات باعتباره خطاً سريعًا لا يمكن مراقبته بشكل كامل.

فيما كشفت قيادة عمليات بغداد في تصريح صحفي للناطق الرسمي باسمها عن الجهات المتورطة في عمليات الاغتيال عن طريق كواتم الصوت، مؤكدا ان وزارتي الداخلية والخارجية تنسق مع الانتربول (الشرطة الدولية) لإلقاء القبض على حارث الضاري وتسليمه للعراق.

وأضاف "ان قيادة عمليات بغداد أشرت بأن بعض الأعمال الإرهابية الخاصة بالاغتيال عن طريق كاتم الصوت تنفذها جهات ما تسمى بالجيش الإسلامي وتنظيمات القاعدة وما يسمى بالمقاومة العراقية التي يقودها حارث الضاري إضافة الى عصائب أهل الحق.

وأكد ان حارث الضاري متورط مع ما يسمى بالجيش الإسلامي، اذ عرضت قيادة العمليات كميات كبيرة من الاعتدة والأسلحة والمواد المتفجرة بحوزة مسؤولي المشاجب وظهر أنهم ينتمون الى الجيش الإسلامي ولديهم ارتباط مباشر بحارث الضاري.

وتحدث الاغتيالات بكاتم الصوت بطريقة مباغتة دون ان تثير الانتباه، شاهد عيان لإحدى عمليات الاغتيال بالكاتم وقد تصادف وجوده مع لحظات تنفيذ جريمة الاغتيال قال للمدى:ترجل اثنان من سيارة سوداء لا اعرف نوعها ولا موديلها ولكنها حديثة جدا واتجها صوب شخص يهم بصعود سيارته الخاصة وبلمح البصر أطلقا عليه عدة اطلاقات بالكاد سمعت صوتها ثم لاذا بالفرار بكل خفة وبرودة أعصاب.

وفي الأغلب الأعم فان الجناة ينجون بجلدهم وتفشل القوات الأمنية في القبض عليهم، بالرغم من ان بعض عمليات الاغتيال تجري قريبا من مواقع للشرطة أو حواجز لهم!

وحسب إحصاءات أمنية فان معدل جرائم الاغتيال بالكاتم تتراوح بين ٨ الى عشر عمليات اغتيال، واحدة منها على الاقل تكون نوعية باستهداف مسؤول حكومي أو استاذ جامعي أو طبيب. مختصون أكدوا للمدى أن إلقاء القبض على الجناة يواجه صعوبات حقيقية، بسبب مهارة التنفيذ، وميزات الكاتم في عدم إثارة اي انتباه او جلبة وضجيج وتزداد درجة الصعوبة مع تزايد كفاءة الجاني فكلما كان متقنًا لاستخدام سلاحه في تنفيذ عمليته والفرار بسرعة من مكان الجريمة، كان إفلاته من العدالة أكثر سهولة وسرعة.

وعمليا نستطيع ان نقول ان العمليات:

اولا: تجري في مختلف مناطق بغداد وفي جانبيها الكرخ والرصافة، مع ارجحية نسبية لجانب الرصافة.

ثانيا: الاغتيالات تستهدف ضباطا في الأجهزة الأمنية والكفاءات من مختلف الملل والطوائف والديانات والانتماءات السياسية

ثالثا:مرتكبو الجرائم من المدربين جيدا، اي انهم حرفيون الى ابعد الحدود، وهذا النوع من المهارات عادة لا تمتلكها عصابات عادية أو حتى عصابات الجريمة المنظمة.

رابعا:اختيار الضحية ليس عشوائيا وهو اختيار ذو ابعاد ورسائل سياسية واضحة الحروف والجمل والمعاني.

خامسا: التوقيت مدروس بعناية وينطلق عادة مع الاختناقات السياسية والتعثرات التي يراد منها تحقيق هدف معين، تساهم هذه الاغتيالات بتحقيقه!

ومع كثافة جرائم الكاتم، تطالعك الصحف اليومية عن انباء مفرحة بالقبض على هذا النوع من العصابات، ومداهمة مصانع للكاتم، والقبض على ممولين وكان آخرها ما قاله مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق الركن فاروق الاعرجي لوسائل الاعلام "لدينا خطط جاهزة لغرض معالجة هذا الموضوع، وان الايام المقبلة ستشهد عملية تطور مكثفة لغرض متابعة من يحمل المسدس الكاتم"

الواقع يقول ان علاقة طردية تربط بين أعداد جرائم الكاتم التي تتصاعد مع تصريحات المسؤولين الذين نسمع عن خططهم ولا نرى تأثيرها على هذه الجرائم وبين التوترات السياسية بين القوى الفاعلة في العملية السياسية.

التصريح الأقرب الى الحقيقة والذي يساعد على كشف جرائم الكاتم ومن يقف خلفها سواء من دول الجوار أو القوى السياسية بما فيها العاملة تحت غطاء الشرعية الدستورية والبرلمان والحكومة، هو ان كشف هذه الجرائم ومن يقف خلفها بحاجة الى قرار سياسي بكل ما تعنيه هذه الحقيقة من أبعاد!!

نافذون في المحافظة يطبخون صفقة مناصب جديدة

بغداد تستبدل قائد الشرطة المتورط بالفساد بآخر إقالته البصرة

□ بغداد / اياس حسام الساموك

لم تنته حتى اللحظة الخلافات حول قضية تعيين قائد الشرطة في محافظة الموصل حتى انتقلت هذه العدوى الى البصرة، حيث رفض نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أمس الجمعة، الآلية المتبعة في اختيار قائد شرطة المحافظة الجديد بعد أن كان متفقا على أن يكون تعيينه خلفا للواء الركن عادل دحام المقال من قبل المجلس بصورة مؤقتة.

وقال احمد السليطي لوكالة انباء كردستان ان مجلس محافظة البصرة تفاجأ بقرار رئاسة الوزراء بالمصادقة على قائد شرطة محافظة البصرة علي العبادي بعد أن كان متفقا على أن يكون تعيينه خلفا لعادل دحام المقال من قبل المجلس بصورة مؤقتة".

وبين أن "المجلس لم يعترض على شخصية علي العبادي ولكنه اعترض على آلية الاختيار التي تمثلت بتجاهل مجلس المحافظة وسلبها لصلاحيتها في حين إنها تطالب وتناشد بتوسيع الصلاحيات".

وأشار السليطي إلى أن "مجلس محافظة البصرة لم يصادق على قرار رئاسة الوزراء وما زال مصمما على ترشيح ثلاث شخصيات من أبناء المحافظة لتولي هذا المنصب المهم والحساس جدا لأنه يتعلق بأرواح وامن وسلامة المحافظة".

وأوضح بالقول إن "العراق ورئاسة الوزراء تطالب بان تكون البلاد خاضعة لسلطة القانون بينما يكون المسؤولون عنه بمخالفة القوانين بإصدار قرارات مركزية تتجاهل فيها الحكومات المحلية".

بيد ان رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة اتهم كلا من السليطي ورئيس المجلس امين جبار اللطيف بالسعي الى ان يكون منصب قائد الشرطة الى الجهات التي ينتمون اليها.

وقال علي غانم المالكي في اتصال هاتفي مع "المدى" ان تعيين منصب قائد شرطة البصرة قانوني ودستوري ورسمي.

وتابع المالكي ان القائد السابق اقيل من منصبه نهاية كانون الثاني الماضي وبالتالي منذ ذلك التاريخ وحتى ٢٥ من شهر نيسان الحالي فإن منصب قائد الشرطة شاغر، موضحا ان محافظة البصرة ومنذ تاريخ ٢٥ شباط ولغاية اواسط الشهر الحالي بدون محافظ، مشددا على ان التشريعات تنص على ان مجلس المحافظة ينتخب المحافظ خلال فترة شهر، وبالتالي فإن مجلس المحافظة يتحمل مسؤولية عدم وجود محافظ وقائد للشرطة طوال تلك الفترة، مضيفا انه ما كان من الحكومة المركزية الا إرسال قائد للشرطة وكالة الى حين ما ينتخب رئيس مجلس المحافظة قائدا جديدا. وتابع رئيس اللجنة الأمنية "من المعيب على مجلس المحافظة كونه عجز عن اختيار قائد للشرطة طوال تلك الفترة، وبالتالي حدثت هنالك خروق قانونية وعملت الحكومة المركزية على معالجة الموقف". واتهم المالكي، كلا من رئيس مجلس المحافظة ونائبه بتأخير اختيار كل من المحافظ وقائد الشرطة وإعداد "طبخة" لتكونَ هذه المناصب للجهات التي ينتمون اليها، ضاربا مثلا بالتظاهرات التي خرجت في شباط الماضي قائلا "ان هذه التظاهرات طالبت بإقالة محافظ البصرة ورئيس مجلس المحافظة وحل المجلس"، مستدركا بالقول "ان مجلس المحافظة استهزأ بالمواطن البصري كونه استمر ٤٨ يوما ولم يختر محافظا له"، "مبينا أن أربعة من الحكومة المحلية قدموا ترشيحا لمنصب محافظ البصرة في حين ان المواطن البصري ينظر الى جميع أعضاء الحكومة بالفشل.

واتهم المالكي جهات لم يسمها بأنها تسعى الى تطبيق مقولة "اذا قال صدام قال العراق"، موضحا ان في مجلس المحافظة شخصية تريد ان تسعى الى تطبيق هذه المقولة على نفسها، رافضا إعطاء تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع.

وفي بغداد كشف عضو لجنة النزاهة البرلمانية طلال الزوبعي عن قرار اتخذته الحكومة بإقالة قائد شرطة العاصمة اللواء علي عدنان يونس، مضيفا في اتصال هاتفي مع "المدى" ان قرار الإقالة جاء على خلفية اتهام يونس بحالات فساد، مشددا على عزم لجنته البحث في جميع ملفات الفساد التي تورطت فيها قيادات عسكرية كبيرة.

الا ان رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب نفى علم المجلس بهذا القرار، موضحا في حديثه لـ "المدى" انه حال بدأ الدوام الرسمي للمجلس فإنه سيطرح هذا الموضوع للنقاش لاتخاذ القرار الحاسم بهذا الخصوص.

وبحسب وكالة السومرية نيوز والتي نقلت عن مصدر امني رفيع المستوى قوله ان رئيس الوزراء نوري المالكي أمر بتعيين قائد شرطة البصرة السابق اللواء عادل دحام لمنصب قائد شرطة بغداد، والذي أقيل من منصبه السابق على خلفية هروب عدد من المعتقلين الخطرين من سجون البصرة.

تظاهرات الجمعة:

فتح ملفي الفساد والحريات على رأس لائحة المطالب

□ بغداد / قتيبة حامد

تواصلت حركة الاحتجاجات لشباب ساحة التحرير يوم أمس الجمعة المستمرة منذ ٢٥ شباط حتى اللحظة، للمطالبة بالإصلاح وحماية الحريات.

الناطق باسم اتحاد الأدباء إبراهيم الخياط الذي كان متواجدا في التظاهرة أشار لـ "المدى": ان التظاهرات خلقت سلطة جديدة في الشارع، معتبرا اياها اكثر شرعية من السلطات الاخرى التشريعية والتنفيذية، والتي اسماها الخياط بالسلطة الخامسة، واصفا اياها بالنقية والمعبرة عن هموم وآمال الشعب.

وطالب الخياط بفتح ملفين رئيسين اولهما ملف الفساد الذي لا يقل أهمية وشراسة عن الإرهاب، اما الثاني فهو الحريات العامة.

ونوه الخياط بانه على الحكومة ان كانت جادة في عملها ان تستفيد من هذه التظاهرات وتعمل على مراجعة برنامجها وما تنفذه، فضلا عن العمل بشفافية وكشف الملفات أمام الرأي العام، مستدركا بالقول، لكن المتظاهرين المستمرين بالاحتجاج أوصلوا رسالة الى الحكومة مفادها ان لم تعالج قضية الفساد المستشري في مفاصل الدولة ولم تقدم اي مسؤول رفيع المستوى الى القضاء، فإنهم سيواصلون الاحتجاج.

بدوره قال الناشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي علي الجاف ابتداء من يوم ٢٥ شباط يوم بدء المظاهرات ألقيت الحجة على الحكومة وأدركت في الوقت نفسه ان الشعب انتفض ليقول كلمته ضد الإهمال الواضح لكافة مرافق الحياة فخلال كل هذه الفترة حاولت الحكومة بشتى الطرق منعنا من التظاهر والاعتداء على البعض منا والتشكيك بوطنيتنا واتهامنا لكنها لم تستطع واستسلمت للوضع الراهن فبدأت بوضع خطة المئة يوم.

وتابع الجاف ان التظاهرات رغم صغرها في هذه المرحلة الى انها تعتبر استعدادات مستمرة للتظاهرة الكبيرة التي ستبدأ بنهاية المئة يوم المحددة من قبل الحكومة، لافتا الى انهم سيدعون بنهاية المئة يوم الى تحشيد التظاهر وبكثافة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومن الممكن ان تتحول هذه التظاهرات الى اعتصامات اذ لم يشهد العراق تغييرا فعليا وجديا.

المتظاهر الآخر والذي يدعى مصطفى الحلفي قال: إن ما التمسناه من الحكومة حتى الان هو غير كاف وغير مقنع للمطالب التي نادينا بها فاكتشفنا ان كل الوعود التي أطلقت من قبل الحكومة هي وعود كاذبة غير جدية الهدف منها تخدير او امتصاص غضب هذه الجماهير.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون